تطورات المشهد اليمني

إعداد/ مركز اليمن والخليج للدراسات

مركز اليمن والخليج للدراسات
YEMEN & GULF CENTER FOR STUDIES

مارس ٢٠٢٤

www.ygcs.center

info@ygcs.center

00967718444070
00967773222566

اليمن – عدن

المحتويات

مركز اليمن والخليج للدراسات
YEMEN & GULF CENTER FOR STUDIES

أولاً- التطورات السياسية

١- استمرار التوظيف الحوثي للحرب في غزة
٢- تعطل جهود الحل السياسي في اليمن
٣- تصعيد متنامي بين الحوثيين ومعسكر الشرعية
٤- تنامي وطأة الانتهاكات الحقوقية باليمن والأزمات المجتمعية
٥- تعيين وزير جديد للخارجية اليمنية

ثانياً- التطورات الأمنية

١- استمرار العمليات الحوثية في البحر الأحمر
٢- تبني الحوثيين أنماطاً نوعية من التصعيد
٣- التركيز الغربي على العمليات الدفاعية والاستباقية
٤- استمرار التهديدات المرتبطة بتنظيم القاعدة في اليمن
٥- استمرار العمليات الانتقامية الحوثية ضد اليمنيين:

ثالثاً- التطورات الاقتصادية

١- تداعيات اقتصادية كبيرة للتصعيد في البحر الأحمر
٢- تحديات مرتبطة بتأمين السلع في الأسواق
٣- استمرار جهود إصلاح القطاع المصرفي
٤- مساعي لاحتواء أزمة شح محصول البصل

رابعاً- التطورات الخارجية

١- مباحثات سرية بين إيران وواشنطن بخصوص الحوثيين
٢- مساعي أمريكية لتجفيف تهريب الأسلحة للحوثيين
٣- تفاهمات صينية روسية بخصوص هجمات الحوثيين
٤- تشاؤم أممي بخصوص مسار السلام اليمني
٥- استمرار الانخراط السعودي في الملف اليمني
٦- تأثر إسرائيل والهند اقتصادياً بالتصعيد الحوثي

تقرير اليمن

يحاول مركز اليمن والخليج للدراسات من خلال إصداره النوعي الشهري «تطورات المشهد اليمني»، تناول أبرز التطورات الخاصة بالملف اليمني على مدار الشهر، سواءً على المستوى السياسي أو على المستوى الأمني أو على المستوى الاقتصادي وكذا التفاعلات الخارجية، كجزء من الدور البحثي للمركز والذي يستهدف بشكل رئيسي طرح مقاربات أكثر عمقاً للتعامل مع الملف اليمني، وبما يضمن من جانب توفير مادة علمية لكافة المعنيين من صناع قرار وباحثين وصحفيين بالملف اليمني، بحيث يُمكن الاستفادة بها في متابعة هذا الملف، أو عملية صنع وترشيد السياسات، ويساهم من جانب آخر في مواكبة التطورات في اليمن أولاً بأول، جنباً إلى جنب مع ما يُنتجه المركز من إصدارات بحثية أخرى.

ويُركز التقرير الشهري لمركز اليمن والخليج للدراسات في تعاطيه مع تطورات المشهد اليمني على مدار الشهر على مقاربة «الرصد والتحليل المنهجي»، بمعنى الوقوف على أبرز التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية والخارجية التي شهدها الملف اليمني على مدار الشهر، والتعامل معها بشكل تحليلي سواءً في ثنايا التقرير أو من خلال المخرجات البحثية الأخرى للمركز من تحليلات وتقارير وتقديرات للموقف.

ملخص تنفيذي

كان اليمن في شهر مارس ٢٠٢٤ على موعد مع جملة من التطورات المتنوعة ومتعددة الأبعاد، التي عبرت بشكل واضح عن مسارات الأزمة اليمنية في الحقبة الراهنة. وعلى الرغم مما تحظى به التطورات الأمنية بأهمية كبيرة في ضوء التصعيد الحوثي في منطقة البحر الأحمر، كجزء من التعاطي مع تداعيات عملية طوفان الأقصى في أكتوبر ٢٠٢٣، إلا أن الساحة اليمنية قد شهدت جملة من التطورات الأخرى السياسية المهمة، التي تركزت حول بعض الاتجاهات الرئيسية، على غرار استمرار التوظيف الحوثي السياسي والإعلامي للتصعيد على وقع حرب غزة، وكذا تنامي المؤشرات على تعطل مسار السلام اليمني، بالتزامن مع تصاعد عمليات الحشد والحشد المضاد بين معسكر الشرعية اليمنية والحوثيين.

وعلى المستوى الأمني شهد اليمن العديد من التفاعلات المهمة، التي تركزت في مجملها حول التطورات التي تشهدها منطقة البحر الأحمر على وقع التصعيد الحوثي، خصوصاً مع استمرار العمليات الحوثية في البحر الأحمر، وكذا التصعيد من قبل الدول الغربية ضد الحوثيين على وقع هذه الهجمات، وبالإضافة لذلك لا تزال المجموعات الحوثية مستمرة في تنفيذ بعض العمليات الانتقامية ضد فئات يمنية، جنباً إلى جنب مع استمرار تهديدات تنظيم القاعدة في اليمن.

وعلى المستوى الاقتصادي شهد اليمن العديد من التطورات التي عبرت عن عمق الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد، خصوصاً على مستوى انعكاسات أزمة ازدواجية السلطة على الوضع المالي بالبلاد، وكذا أزمة نقص السلع التي تشهدها الأسواق اليمنية، بالإضافة إلى التداعيات الاقتصادية للتصعيد في البحر الأحمر على الأوضاع في اليمن.

وبالنسبة للتفاعلات الخارجية التي شهدتها البلاد، كانت متمحورة حول المساعي الأمريكية لاحتواء وتحجيم التهديد الحوثي في البحر الأحمر، جنباً إلى جنب مع وجود مؤشرات على تفاهمات صينية روسية بخصوص تجنب مخاطر التصعيد الحوثي بالبحر الأحمر، بالإضافة إلى استمرار المساعي السعودية لدعم جهود إحلال السلام باليمن، في مقابل تشاؤم أممي بخصوص هذا المسار، خصوصاً في ظل التصعيد الحوثي الراهن بالبحر الأحمر.

يمكن تناول أبرز الاتجاهات الرئيسية في المشهد السياسي اليمني في مارس ٢٠٢٤، وذلك على النحو التالي:

1 استمرار التوظيف الحوثي للحرب في غزة

استمر التوظيف الحوثي للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وهو الأمر الذي يمكن رصده من خلال مجموعة من المؤشرات الرئيسية، سواءً من خلال خطابات قادة التنظيم والتي تحاول الترويج لسردية فاعلية العمليات الحوثية في البحر الأحمر، وهو ما تجسد في الخطاب الذي ألقاه زعيم التنظيم عبد الملك الحوثي في مطلع مارس، والذي أكد فيه أن الجماعة استهدفت حتى الآن ٥٤ سفينة منذ بدء هجماتها، متوعداً بـ«مفاجآت عسكرية» قادمة في عملياتها بالبحر الأحمر، كذلك أعلن «الحوثي» في خطاب له في ١٤ مارس عن توجه جماعته لمنع عبور السفن المرتبطة بإسرائيل حتى عبر المحيط الهندي ومن جنوب أفريقيا باتجاه طريق الرجاء الصالح.

وفي نفس السياق، أفادت مصادر فلسطينية لوكالة «فرانس برس»، يوم ١٦ مارس، بأن اجتماعاً «نادراً» عُقد بين قيادات من الفصائل الفلسطينية والحوثيين لمناقشة «آليات تنسيق أعمال المقاومة» ضدّ إسرائيل، وشارك فيه قادة كبار من حركتي حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مع جماعة 'أنصار اللّه' (الحوثيين) اليمنية، ويبدو أن هذا الاجتماع استهدف إيصال رسائل سياسية خاصة بمفهوم التضامن والإسناد بين ما يُعرف بـ «محور المقاومة»، جنباً إلى جنب مع استهدافه مناقشة آليات التنسيق الأمني بين الجانبين، وأبرز التطورات الخاصة بالحرب في قطاع غزة، خصوصاً ما يتعلق باحتمالية إقدام إسرائيل خلال الفترات المقبلة على تنفيذ عملية رفح العسكرية.

وكان لافتاً على مستوى التفاعلات الخاصة بحرب غزة في الداخل اليمني، تظاهر آلاف اليمنيين في الأول من مارس في وسط مدينة تعز رفضاً وتنديداً لاستمرار المجازر ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ومخططات الاحتلال لارتكاب مذبحة كبرى في رفح، وللتنديد بحصار تعز من قبل جماعة الحوثيين، وفي المسيرة التي نظمتها المكونات السياسية في تعز، طالب المتظاهرون بإنقاذ سكان القطاع من حرب الإبادة بالقتل والحصار والمجاعة التي ينفذها الكيان الصهيوني، كما طالبوا الحوثيين بفتح الطرقات ورفع الحصار عن تعز، ورفع المتظاهرون شعارات منددة بحصار الاحتلال الإسرائيلي غزة، وبمحاصرة الحوثيين مدينة تعز، مؤكدين أنه لن «ينصر غزة من يحاصر تعز»، فيما يبدو أنه مؤشر على وجود قناعة لدى بعض القطاعات الشعبية بـ «وظيفية» القضية الفلسطينية والحرب على غزة بالنسبة للحوثيين.

2 تعطل جهود الحل السياسي في اليمن

فتح طريق صنعاء ـ الضالع ـ عدن

لم يشهد شهر مارس أي انفراجة على مستوى الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد منذ سنوات، وهو الأمر الذي يمكن الوقوف عليه من خلال مجموعة من المؤشرات الرئيسية، أولها فشل الجهود الرامية إلى فتح الطرقات بين المحافظات وهي الطرقات المغلقة منذ بدء الحرب، ما يعني الاستمرار بمحاصرة المحافظات واستمرار المواطنين باللجوء للطرق الفرعية البديلة، التي تعد أطول مسافة وأكثر وعورة وخطورة وتضاعف من حجم الأعباء الملقاة على عاتق المواطنين.

وثاني هذه المؤشرات تمثل في توجه موكب عسكري تابع للحوثيين يضم مئات المسلحين وعشرات الأطقم العسكرية يوم ١٧ مارس، لفتح طريق صنعاء ـ الضالع ـ عدن من جانب واحد، ما تسبب بتبادل إطلاق النار بين الحوثيين والقوات الجنوبية في الطرف الآخر، في ظل اتهامات متبادلة بين الجانبين بالمسؤولية عن إطلاق النار.

وثالث هذه المؤشرات هو استمرار الجمود الذي يطغى على ملف الأسرى والمعتقلين، بعد توقف اللقاءات الخاصة بهذا الموضوع بين ممثلي الحكومة الشرعية المعترف بها وممثلي حكومة الحوثيين، أما رابع هذه المؤشرات فتمثل في غياب وتراجع الحديث والمباحثات الخاصة بمناقشة المبادرة الأممية التي كشف عنها المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣.

3 تصعيد متنامي بين الحوثيين ومعسكر الشرعية

كان اليمن في شهر مارس، على موعد مع تصعيد متبادل ومتنامي بين الحوثيين من جانب ومعسكر الشرعية من جانب آخر، وهو ما تجسد في جملة من المؤشرات، أولها قيام جماعة الحوثي بالتعبئة العامة من خلال التحشيد إلى معسكرات التجنيد، وإعداد العدة والجهوزية لمعركة «الفتح الموعود والجهاد المقدس»، على حد قولها، وثانيها تمثل في عقد رئيس مجلس الرئاسة اليمني رشاد العليمي اجتماعاً موسعاً بقيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة، ورؤساء الهيئات، وقادة القوات والمناطق والمحاور العسكرية وهيئة العمليات المشتركة في ٢٦ مارس، وتأكيده خلال الاجتماع جاهزية القوات والجيش اليمني، واتهامه الحوثيين بالرهان على خيار الحرب، وهي المؤشرات التي أثارت تخوفات بخصوص احتمالية عودة البلاد إلى مربع الفوضى والمواجهات المسلحة.

4 تنامي وطأة الانتهاكات الحقوقية باليمن والأزمات المجتمعية

شهدت البلاد خلال شهر مارس، جملة من المؤشرات التي عبرت بشكل واضح عن تنامي وطأة الانتهاكات الحقوقية وكذا تدهور الأوضاع المجتمعية، على أكثر من مستوى، فعلى مستوى التعليم حذّرت منظمة «سايف ذا تشيلدرن» (أنقذوا الأطفال)، يوم ٢٥ مارس، من أن اثنين من كل خمسة أطفال يمنيين لا يرتادان المدرسة، رغم تراجع حدّة القتال في العامين الماضيين، وقالت المنظمة، في بيان حول تقرير جديد أعدّته، إن «بعد تسع سنوات من النزاع في اليمن، هناك اثنان من كل خمسة أطفال، أو ٤,٥ ملايين طفل، خارج المدرسة»، وبحسب المنظمة، فقد دفع العنف المستمر والأزمة الاقتصادية الحادة الناجمة عن النزاع ٤,٥ ملايين شخص من أصل ٣٣ مليون يمني (١٤٪)، إلى «النزوح، بعضهم عدة مرات»، وأفادت ١٤٪ من الأُسر التي شاركت في الاستطلاع أن العنف «سبب رئيسي» للتخلي عن التعليم، فيما أشارت ٢٠٪ من الأسر إلى أنها «لا تستطيع تحمّل» الرسوم المدرسية الشهرية وأسعار الكتب.

كذلك استمرت التحركات الحوثية الخاصة بالتعبئة والاستقطاب والتجنيد، حيث أفادت مصادر يمنية مطلعة، في صنعاء، في ٢٦ مارس، بأن الجماعة الحوثية حوَّلت كثيراً من المساجد في العاصمة المختطفة إلى ثكنات للاستقطاب والتعبئة؛ حيث جمعت نحو ألف مراهق في مساجد المدينة لتلقّي دروس ذات منحى طائفي، يأتي ذلك ضمن ما يسمى «برنامجاً فكرياً» مكثفاً تنفذه الجماعة الحوثية خلال ليالي وأيام شهر رمضان، ويحوي سلسلة دورات وحلقات تعبئة وغسل فكري وتحشيد إلى جبهات القتال.

أيضاً وفي إطار الانتهاكات المترتبة على الممارسات الحوثية، وثقت شبكة حقوقية يمنية سقوط آلاف الضحايا جراء الألغام التي زرعها الحوثيون في ١٣ محافظة خلال ستة أعوام، وكشفت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات عن مقتل ألف و٢١٩ من اليمنيين جراء حوادث انفجار الألغام المضادة للأفراد والدروع في البلاد خلال الفترة من يناير (كانون الثاني) ٢٠١٨ وحتى فبراير (شباط) ٢٠٢٤.

٥- تعيين وزير جديد للخارجية اليمنية

شائع محسن الزنداني

أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي في اليمن، يوم ٢٦ مارس قراراً بتعيين شائع محسن الزنداني وزيراً للخارجية وشؤون المغتربين، وفق ما ذكرت وكالة الأنباء اليمنية، وكان «الزنداني» يشغل منصب سفير اليمن لدى السعودية منذ العام ٢٠١٧، وعُين في منصبه الجديد بدلاً من أحمد عوض بن مبارك، الذي عُين رئيساً للحكومة اليمنية مطلع فبراير/شباط الماضي، كما عمل «الزنداني» نائباً لوزير الخارجية، وسفير اليمن لدى كل من بريطانيا وإيطاليا والأردن، وسفيراً غير مقيم لدى اليونان وألبانيا وصربيا، ومندوباً دائم لدى منظمة الأغذية والزراعة (فاو).

ويحمل هذا القرار جملة من الحيثيات المهمة، أولها أنه يرتبط بإعادة هيكلة الحكومة في مرحلة ما بعد تعيين رئيس جديد للوزراء، وثانيها أن اختيار «الزنداني» على وجه الخصوص، يأتي في ضوء خبرته التي تتجاوز الـ ٤٠ عاماً في العمل الدبلوماسي ومشاركته في صياغة القانون الدبلوماسي اليمني، وثالثها أن هذا القرار يأتي في سياق يزيد من أهميته، فمن جانب يوجد العديد من الملفات والتحديات الخارجية المهمة التي ستواجه «الزنداني»، ومن جانب آخر سيواجه الوزير الجديد مهام صعبة في استكمال مشروع إعادة هيكلة السلك الدبلوماسي والبعثات اليمنية حول العالم، الذي بدأه سلفه أحمد عوض بن مبارك، رئيس الحكومة الحالي.

يمكن رصد أبرز الاتجاهات المعبرة عن التطورات الأمنية في اليمن، خلال شهر مارس ٢٠٢٤، وذلك على النحو التالي:

1 استمرار العمليات الحوثية في البحر الأحمر

استمرت وتيرة العمليات الحوثية في منطقة البحر الأحمر، على نفس الوتيرة التي شهدتها الأشهر الأخيرة، منذ انخراط التنظيم في تداعيات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وفي هذا السياق نفذ الحوثيون خلال شهر مارس نحو ١٢ عملية، اعتمد التنظيم فيها بشكل رئيسي على الطائرات المسيرة، والصواريخ الباليستية، والصواريخ الموجهة من طراز كروز، وركزت العمليات الحوثية على استهداف بعض السفن سواءً الإسرائيلية أو المتجهة من وإلى الأراضي المحتلة، جنباً إلى جنب مع تصعيد نوعي متمثل في استهداف بعض المدمرات الأمريكية والبريطانية المنتشرة في البحر الأحمر، بالإضافة إلى استهداف الجنوب الإسرائيلي متمثلاً في إيلات عبر الطائرات المسيرة في أكثر من مناسبة.

2 تبني الحوثيين أنماطاً نوعية من التصعيد

شهد شهر مارس العديد من المؤشرات، على توجه الحوثيين نحو تبني أنماط نوعية من التصعيد، تحمل أبعاداً أكثر خطورة، وقد تجسد ذلك في مجموعة من المؤشرات الرئيسية، أولها الإعلان عن الاتجاه نحو توسيع النطاق الجغرافي للعمليات الحوثية ليشمل السفن المرتبطة بإسرائيل حتى عبر المحيط الهندي ومن جنوب أفريقيا باتجاه طريق الرجاء الصالح، وثانيها الاتهامات التي وُجهت إلى الحوثيين في ٣ مارس باستهداف ٣ كابلات بحرية لتزويد العالم بالإنترنت والاتصالات وفق ما أعلنته شركة «إتش جي سي غلوبال كوميونيكيشن» التي تتخذ هونغ كونغ مقراً، وثالثها التوجه الحوثي نحو تنفيذ عمليات استباقية ضد بعض المدمرات الأمريكية والبريطانية المنتشرة في البحر الأحمر، على غرار ما حدث في ٦ مارس عندما تم مهاجمة مدمرتين أمريكيتين في البحر الأحمر بالصواريخ والطائرات المسيرة، وهو الأمر الذي تكرر في ١٣ مارس، أما رابع هذه المؤشرات فيتمثل فيما أعلنته وكالة الأنباء الروسية ريا نوفوستي، نقلاً عن مسؤول لم يذكر اسمه، يوم ١٤ مارس، أن حركة «أنصار الله» (الحوثيون) في اليمن لديهم في ترسانتهم صاروخ جديد تفوق سرعته سرعة الصوت، ما قد يزيد من المخاطر في هجماتهم المستمرة على الشحن في البحر الأحمر والممرات المائية المحيطة به، هذا بالإضافة إلى ذكر مصادر عسكرية يمنية في ٣٠ مارس، أن الجماعة الحوثية مستمرة في حفر الخنادق في المناطق القريبة من الساحل، كما أعادوا نشر الصواريخ والمسيرات وسط المزارع ومناجم استخراج الملح الصخري بعد الضربات الغربية التي ألحقت بالجماعة خسائر كبيرة وحدت من قدرتها على استهداف السفن، فيما يبدو أنه خلق لبنى تحتية جديدة تساعد على تنفيذ عمليات في منطقة البحر الأحمر.

٣- التركيز الغربي على العمليات الدفاعية والاستباقية

في مقابل الهجمات الحوثية، تبنت الدول الغربية وقواتها العاملة في نطاق البحر الأحمر، نهجاً يقوم على الجمع بين العمليات الدفاعية (نحو ١٠ عمليات) التي تستهدف صد الهجمات الحوثية سواءً عبر الصواريخ الباليستية أو الكروز، أو عبر الطائرات المسيرة، وكذا نهج العمليات الاستباقية (بلغت نحو ٧ عمليات) عبر استهداف البنى التحتية للحوثيين في مناطق الحديدة، ومناطق عطان وجربان والنهدين بصنعاء، ومنطقة القطينات بمديرية باقم التابعة لصعدة.

وجنباً إلى جنب مع ذلك قالت الحكومة البريطانية، يوم ١٢ مارس، إنها سترسل السفينة «دايموند» الحربية التابعة لسلاح البحرية إلى البحر الأحمر وخليج عدن، لتتسلم مهمة حماية حركة الشحن العالمية من السفينة «ريتشموند»، وفي سياق متصل وافق المشرعون الإيطاليون، يوم ٥ مارس، على مشاركة بلدهم في مهمة بحرية للاتحاد الأوروبي لحماية سفن الشحن في البحر الأحمر من هجمات الحوثيين في اليمن، وقال وزير الخارجية الإيطالي، أنطونيو تاياني، للمشرعين قبل التصويت إن المهمة –التي بدأت الشهر الماضي– هي دفاعية بحتة.

٤- استمرار التهديدات المرتبطة بتنظيم القاعدة في اليمن

خالد بن عمر باطرفي

أعلن تنظيم القاعدة في اليمن في ١٠ مارس، وفاة زعيمه خالد بن عمر باطرفي، كاشفا في الوقت نفسه عن اسم قائده الجديد، وأفاد موقع «سايت إنتليجنس غروب» بأن التنظيم لم يكشف سبب وفاة باطرفي، لكنه أعلن عن تعيين سعد بن عاطف العولقي قائداً جديداً له، ويواجه القائد الجديد لتنظيم القاعدة مجموعة من التحديات الرئيسية، خصوصاً ما يتعلق بإعادة بناء الهياكل القيادية للتنظيم، بعد الخسائر الكبيرة التي تعرض لها في السنوات الأخيرة، جنباً إلى جنب مع عدم سيطرته بشكل كامل على مجلس شورى التنظيم، بالإضافة لتحديات مرتبطة بعلاقته بتنظيم الحوثي.

لكن وعلى الرغم من هذه الأزمات البنيوية العميقة التي يعاني منها تنظيم قاعدة اليمن، إلا أن التنظيم لا يزال يشكل تهديداً كبيراً بالنسبة لمنظومة الأمن والاستقرار في اليمن، خصوصاً وأنه حيث ينشط بكثرة في وادي عومران في مودية بأبين، وكذلك في مدينة زنجبار مركز محافظة أبين. كما يتواجد في وادي الرفض بأبين، والذي يستخدمه معقلاً رئيسياً لإدارة العمليات الإرهابية ضد «القوات الجنوبية» في محافظتي أبين وشبوة. كما يتركز تواجد «القاعدة» في مديرية الصعيد ومنطقة المصينعة بمحافظة شبوة، وفي هذا السياق أسفر هجوم شنه تنظيم «القاعدة» في ٢٤ مارس في جنوب اليمن عن مقتل جنديين موالين للمجلس الانتقالي الجنوبي، كما أدى الهجوم الذي وقع في منطقة وادي عمران الجبلية بمحافظة أبين، إلى إصابة أربعة جنود من «القوات المسلحة الجنوبية»، الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي.

٥- استمرار العمليات الانتقامية الحوثية ضد اليمنيين

قُتل ١٢ مدنياً وأصيب آخرون في مدينة رداع بمحافظة البيضاء وسط اليمن، يوم ١٩ مارس، بعد قيام جماعة أنصار الله «الحوثيين» بتفجير منزل بمن فيه من مواطنين، وأقدم مسلحون تابعون لجماعة الحوثيين على تفجير منزل المواطن إبراهيم الزيلعي، في مدينة رداع، ما تسبب بمقتل ١٢ شخصاً على الأقل، معظمهم من النساء والأطفال، ولم تستطع جماعة الحوثيين إنكار الجريمة لكنها حاولت التنصل من المسؤولية، إذ بادرت الجماعة للقول عبر الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية في حكومة صنعاء عبد الخالق العجري، إن ما حدث هو تصرف فردي، إذ «قام بعض الأفراد كردة فعل غير مسؤولة باستخدام القوة بشكل مفرط وغير قانوني من دون العودة وأخذ التوجيهات من القيادة الأمنية أو علم وزارة الداخلية».

غير أن إحصاءات بعض المنظمات الحقوقية تكشف عن عدم صحة مزاعم التنظيم بكون هذا الاستهداف فردياً، حيث أشارت تقارير إلى أن الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٢، شهدت تمدير الحوثيين لما لا يقل عن ١٠٣٠ منزلاً، وتصدرت محافظة البيضاء مقدمة المحافظات «بعدد ١١٨ منزلاً، تلتها تعز بعدد ١١٠ منازل، ثم الجوف بعدد ٧٦ منزلاً»، كما دُمّر في «صعدة ٧٣ منزلاً، وإب ٦٢ منزلاً، وصنعاء ٥٧ منزلاً، ومأرب ٥٣ منزلاً، وذمار ٣٧ منزلاً، وحجة ٣١ منزلاً»، فيما شهدت الضالع تدمير «٢٣ منزلاً، ولحج ٢٢ منزلاً، وعمران ٢١ منزلاً، والحديدة ١٤ منزلاً، وشبوة ١٠ منازل، وأبين ٥ منازل، وعدن منزل واحد».

جنباً إلى جنب مع التطورات السياسية والأمنية المكثفة التي كان اليمن على موعد معها في شهر مارس، فقد شهدت البلاد جملة من التطورات الاقتصادية المهمة، التي تأثرت بلا شك بالتطورات سالفة الذكر وكان بعضها انعكاساً لها، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

1 تداعيات اقتصادية كبيرة للتصعيد في البحر الأحمر

أفادت تقارير بأن التطورات التي تشهدها منطقة البحر الأحمر تؤثر سلباً على ظروف العمل في الداخل اليمني، وعلى سوق العمل اليمني بشكل عام، وذهبت التقارير إلى أن من بين الفئات الأكثر تعرضاً لهذه التأثيرات، هي فئة صيادي السمك، حيث تستوعب مهنة صيد الأسماك عشرات الآلاف من الأيدي العاملة التي لم تعد نسبة كبيرة منها قادرة على الوصول إلى مناطق الاصطياد.

كما برزت مؤشرات على مساهمة حرب البحر الأحمر والانقسام الذي تسبب بتعدد وتوسع المنظومة الجبائية، وأزمة النقل الداخلي والطرقات المقطوعة من قبل أطراف الصراع، وارتفاع تكاليف الشحن الخارجي وتأثيره على سوق العمل في اليمن، ومحدودية الفرص المتوفرة، في تراجع مستوى التشغيل من قبل القطاعين العام والخاص، جنباً إلى جنب مع كون المهن المتخصصة أكبر المتضررين من هذه الأوضاع، حيث انخفض مردود مثل هذه الأعمال والطلب عليها، فضلاً عن أن بعض المهن المتخصصة ذات الجدوى الاقتصادية أصبحت متعبة ومجهدة بفعل التطورات الأخيرة في ظل ارتفاع مخاطرها.

وفي سياق متصل توقع محللون أن تساهم اضطرابات البحر الأحمر والطلب الصيني ومشاكل الإنتاج النفطي بعدد من الدول النفطية في عودة أسعار النفط للارتفاع خلال الأشهر المقبلة، وفق تقرير في نشرة «أويل برايس» في ٥ مارس، وقالت هيليما كروفت من مصرف «رويال بنك أوف سكوتلاند - RBC، بحسب ما نقلته النشرة، إن الاتجاه الصعودي ربما سيعود إلى صناعة النفط، حيث من المتوقع أن ترتفع الأسعار بشكل كبير في حالة تصاعد الصراع في الشرق الأوسط، وأشارت محللة السلع إلى مرونة الطلب على النفط في الصين، كعامل مهم آخر للأسعار، قائلة: «في حين أن الصورة الكلية للاقتصاد الصيني قد تشير إلى ضعف الطلب، إلا أن الطلب الفعلي صمد بشكل جيد بالفعل في الصين».

٢- تحديات مرتبطة بتأمين السلع في الأسواق

واجهت الأسواق اليمنية ضغوطاً في تأمين السلع قبيل شهر رمضان، وسط اضطراب الإمدادات على ضوء الصراع المتصاعد في البحر الأحمر، بالرغم من تطمينات القطاع الخاص باستقرار الأسواق وتوفر مخزون سلعي، ويتهم مستهلكون القطاع التجاري الخاص بطرح المواد والسلع منتهية الصلاحية أو التي تقترب من ذلك في هذه الفترة، الأمر الذي تنفيه المنظمات الممثلة للقطاع الخاص التي تؤكد التزامها بالمواصفات القياسية التي تصدرها الجهات المختصة، وبالإضافة لما سبق تقدر فاتورة الواردات السلعية اليمنية بنحو ١٥ مليار دولار سنوياً، فتشكل الواردات الغذائية والمشتقات النفطية حوالي ٦٠٪ من إجمالي الواردات، في حين تصل نسبة استيراد السلع والمنتجات الأخرى إلى ٤٠٪، وهي اعتبارات تزيد من الضغوط المفروضة على اليمن اقتصادياً.

وفي إطار أزمة السلع باليمن، أشارت تقارير إلى أن الأسواق اليمنية تعج بالسلع المقلّدة والمغشوشة، لتتحول إلى مصدر للإثراء السريع لبعض التجار، وسط اتهامات للسلطات المعنية بالتقاعس عن كبح هذه الظاهرة التي تتمدد وسط تردي القدرات الشرائية لمعظم المواطنين.

٣- استمرار جهود إصلاح القطاع المصرفي

تستمر جهود السلطات اليمنية الرامية إلى تقييم ومراجعة لمستوى التقدم المحرز في برنامج تشخيص وضع القطاع المصرفي، تمهيداً للشروع في تنفيذ برنامج شامل لإصلاح هذا القطاع بمساعدة من البنك الدولي، وتدرس الجهات النقدية والمصرفية الحكومية مع مؤسسات مالية دولية عديد الخطط التي تتضمن أولويات الإصلاح المطلوبة لمختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية التي تستنزف كثيرا من الموارد الشحيحة، وعقدت الحكومة اليمنية اجتماعاً استهدف بحث الصعوبات القائمة وانعكاسات أحداث البحر الأحمر على تلك الأوضاع التي ازدادت صعوبة، والدور المحوري الذي بالإمكان أن تقوم به مجموعة البنك الدولي في التخفيف من التبعات الاقتصادية والإنسانية للأزمة الحالية، كما تمت مناقشة التقدم في مشروع تطوير أنظمة الدفع الممول من البنك الدولي، والذي سيقدم فيه للبنك المركزي الأنظمة والتجهيزات والدعم الفني لتطوير البنية التحتية اللازمة لتطوير هذه الأنظمة، بما يمكّن المؤسسات العامة والقطاع الخاص من الاستفادة من التطورات في التكنولوجيا المالية في رقمنة المدفوعات بكفاءة.

وفي هذا السياق اتخذ البنك المركزي اليمني في عدن جنوب البلاد، قراراً في ٢٣ مارس بإيقاف التعامل مع أكبر خمسة بنوك في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، فضلاً عن ١٣ شركة مصرفية في مأرب شمال البلاد بسبب مخالفة تعليماته في ما يتعلق بالتحويلات المالية إلى مناطق نفوذ الحوثيين، وذلك في أعقاب قرارات للحوثيين تضيق على شركات التحويل العاملة في مناطق الحكومة، المصارف التي تضمنها القرار، تشمل بنك التضامن الإسلامي، وبنك اليمن والكويت، وبنك الأمل للتمويل الأصغر، ومصرف اليمن والبحرين الشامل، وبنك «الكريمي» للتمويل الأصغر الإسلامي.

وفي إطار أزمة ازدواجية السلطة المالية، قال البنك المركزي اليمني في عدن إنه يرفض إعلان جماعة الحوثين إصدار عملة معدنية فئة ١٠٠ ريال، كان الحوثيون قد أعلنوا إصدار العملة المعدنية، قائلين إن الهدف منها هو مواجهة أزمة سيولة حادة بسبب تلف العملة الورقية المتداولة في مناطق سيطرتها شمال البلاد، وأكد البنك في بيان يوم ٣٠ مارس رفضه هذا الإجراء الذي وصفه بأنه «تصعيدي خطير وغير قانوني»، مضيفاً أنه «لا يأخذ بعين الاعتبار بأي شكل من الأشكال مصالح المواطنين، وأن هذه العملة تعد مزورة كونها صادرة من كيان غير قانوني».

كما حذر مجلس إدارة البنك المركزي اليمني من إقدام الحوثيين على طباعة أوراق من العملة الوطنية بطريقة غير قانونية، وهدّد باتخاذ إجراءات صارمة في حق أي مؤسسة أو جهة مالية تتعامل مع ذلك في حال تم المضي في هذه الخطوة، التي قال إنها ستقضي على أي جهود للإبقاء على ما هو قائم من تبادل للسلع والخدمات بين مختلف المحافظات.

٤- مساعي لاحتواء أزمة شح محصول البصل

قررت الحكومة اليمنية التي تتخذ من عدن جنوب البلاد مقراً لها، إيقاف تصدير محصول البصل حتى يتم تنظيم تسويقه محلياً وخارجياً مع الجهات المختصة وذات العلاقة، وألزمت جميع المصدرين للمحصول سرعة التصرف وتوزيع الكميات والشحنات الموجودة للتصدير في المنافذ البرية والبحرية خلال مدة أقصاها أسبوع واحد فقط، يأتي ذلك في وقت تشهد الأسواق المحلية في اليمن أزمة خانقة في محصول البصل مع شح في المعروض وارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية. ويعد البصل ثاني محصول زراعي ينتجه اليمن بكمية تقدر بنحو ٢٣٢ ألف طن سنوياً بعد البطاطس التي يقدر إنتاجها بنحو ٢٨٢ ألف طن سنوياً، وذلك من مساحة زراعية تبلغ ١٥,٥ هكتاراً (الهكتار يعادل ١٠ آلاف متر مربع).

وبشكل عام تتسع معدلات زحف القات على الأراضي الزراعية في اليمن ما تسبب في نقص واضح في العديد من المحاصيل وأربك حركة الأسواق، ما دفع الحكومة المعترف بها دولياً، وكذلك سلطات الحوثيين في صنعاء إلى اتخاذ قرارات تتعلق بحظر تصدير واستيراد الكثير من المحاصيل لتوفير السلع وتشجيع الإنتاج المحلي حفاظاً على استقرار الأسواق.

يمكن رصد أبرز الاتجاهات المعبرة عن التفاعلات الخارجية تجاه اليمن، خلال شهر مارس، وذلك على النحو التالي:

1 مباحثات سرية بين واشنطن وإيران بخصوص الحوثيين

بريت ماكغورك

علي باقري كاني

كشفت صحيفة «فاينانشيال تايمز» يوم ١٣ مارس أن الولايات المتحدة أجرت محادثات سرية مع إيران خلال هذا العام بشأن هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، في محاولة للضغط على طهران من أجل استخدام نفوذها لإنهاء هجمات الجماعة اليمنية، ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أمريكيين وإيرانيين قولهم إنّ المفاوضات غير المباشرة، التي أثارت خلالها واشنطن أيضاً مخاوف بشأن البرنامج النووي الإيراني المتوسع، جرت في عُمان، في يناير الماضي، وكانت الأولى بين الطرفين منذ عشرة أشهر، وبحسب الصحيفة، فقد ترأس الوفد الأمريكي مستشار البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط بريت ماكغورك، ومبعوثه الخاص إلى إيران أبرام بالي. ومن الجانب الإيراني، حضر نائب وزير الخارجية الإيراني علي باقري كاني، وهو أيضاً كبير المفاوضين النوويين في طهران.

وتكشف هذه المباحثات عن أبعاد مقاربة واشنطن للتعامل مع التهديد الحوثي في منطقة البحر الأحمر، وهي المقاربة التي تركز من جانب على البعد العسكري، متمثلاً في تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في البحر الأحمر، وتنفيذ عمليات استباقية وكذا دفاعية ضد الحوثيين، جنباً إلى جنب مع البعد السياسي متمثلاً في ممارسة الضغوط على الحوثيين من بوابة المباحثات السرية مع إيران.

2 مساعي أمريكية لتحجيم تهريب الأسلحة للحوثيين

أفادت تقارير بأن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تسعى إلى توسيع عمليات مراقبة الأسلحة الإيرانية واعتراضها، التي يتم تهريبها إلى جماعة الحوثيين في اليمن بعد فشل الضربات العسكرية الأمريكية والبريطانية، التي بدأت منذ نحو ستة أسابيع، في منع الجماعة من استهداف الملاحة البحرية في البحر الأحمر، ولكن هناك عدة عوائق تقف في طريق تنفيذ هذه المهمة، قالت صحيفة واشنطن بوست، يوم ١٦ مارس، نقلاً عن مسؤولين أمريكيين إن المهمة تسعى لوضع خريطة للطرق البحرية التي تستخدمها طهران ووقف شحنات الأسلحة أثناء عبورها وهذا جزء من استراتيجية أوسع تشمل أيضاً العقوبات والضغوط الدبلوماسية، الأمر الذي يمثل اعترافاً بأنه من الممكن أن يشكل الحوثيون تحدياً أمنياً كبيراً في المستقبل المنظور كما تذكر الصحيفة.

3 تفاهمات صينية روسية بخصوص هجمات الحوثيين

توصلت الصين وروسيا إلى تفاهم مع الحوثيين في اليمن بأنّ سفنهما يمكنها الإبحار عبر البحر الأحمر وخليج عدن من دون التعرّض لهجماتهم، وفقاً لما كشفته شبكة بلومبيرغ الأمريكية، يوم ٢١ مارس، نقلاً عن عدد من المصادر المطلعة على مناقشات بين هذه الأطراف، وتوصلت الصين وروسيا إلى تفاهم بعد محادثات بين دبلوماسييهما في سلطنة عُمان مع الناطق الرسمي باسم الحوثيين محمد عبد السلام، حسبما قال الأشخاص الذين طلبوا عدم الكشف عن هويتهم، لـ«بلومبيرغ»، لكون المناقشات لا تزال في دوائر خاصة، في المقابل، تقدم الدولتان الدعم السياسي للحوثيين في هيئات مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفقاً لما ذكرته المصادر، فيما ليس من الواضح تماماً كيف سيظهر هذا الدعم، لكنه قد يشمل منع اتخاذ المزيد من القرارات ضد الجماعة.

وفي مقابل هذه الأنباء أعلن الجيش الأمريكي في ٢٤ مارس، أنّ الحوثيّين هاجموا ناقلة نفط صينيّة بصواريخ باليستيّة أصاب أحدها السفينة قبالة سواحل اليمن، وقالت القيادة العسكريّة الأمريكية الوسطى (سنتكوم) في بيان على منصّة «إكس»، إنّ السفينة هوانغ بو التي ترفع علم بنما وتملكها وتُشغّلها الصين أصدرت نداء استغاثة، لكنّها لم تطلب المساعدة. وأضاف البيان: «لم ترد أنباء عن وقوع إصابات، وقد استأنفت السفينة مسارها»، ويمكن تفسير هذا الإعلان الأمريكي في ضوء اتجاهين رئيسيين، **الأول** أن هذا الإعلان ربما يكون محاولة من واشنطن لإحداث وقيعة بين الصين وإيران ممثلةً عن الحوثيين، **والثاني** هو احتمالية أن يكون هذا النبأ صحيحاً وأن العملية تمت بناءً على معلومات استخباراتية غير دقيقة من قبل الحوثيين، على اعتبار تجنب الحوثيين منذ بداية تصعيدهم لاستهداف أي سفن صينية.

4 تتشاؤم أممي بخصوص مسار السلام اليمني

هانس غروندبرغ

برزت مؤشرات في شهر مارس، عبرت عن وجود حالة من التشاؤم التي تطغى على نظرة الأمم المتحدة تجاه مسار السلام اليمني، على وقع التصعيد الجاري في منطقة البحر الأحمر، إثر انخراط الحوثيين في تداعيات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وفي هذا السياق قال مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص لليمن هانس غروندبرغ، خلال إحاطته الشهرية لمجلس الأمن الدولي في نيويورك، إنّ حيز الوساطة في اليمن أصبح أكثر تعقيداً في ظل ما يحدث في المنطقة.

5 استمرار الانخراط السعودي في الملف اليمني

في ٢١ مارس، التقى وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان مع رئيس مجلس الوزراء أحمد عوض بن مبارك، لبحث الجهود القائمة لدعم سير العملية السياسية بين الأطراف اليمنية، ومسار السلام، لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، وكشف وزير الدفاع السعودي أنه استعرض مع رئيس الوزراء اليمني التطورات في اليمن، ومساعي استكمال وتنفيذ خريطة الطريق برعاية الأمم المتحدة، مؤكداً موقف المملكة الثابت بدعم الحكومة والشعب اليمنيين، بما يلبي تطلعاتهم ويسهم في تنمية اليمن وازدهاره، وكان وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان قد قال، الشهر الماضي، إن بلاده مستعدة للتوقيع على خريطة الطريق، التي أعلنت عنها الأمم المتحدة في ديسمبر الماضي، بشأن الأزمة اليمنية، لكن رئيس الحكومة اليمنية كان قد أعلن في منتصف مارس أن خريطة الطريق المعلن عنها من قبل المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، والتي سبق أن رحبت بها الحكومة، توقفت بسبب التصعيد الحوثي في البحر الأحمر وتهديد الملاحة الدولية، مشيراً إلى أن توقف خريطة الطريق أدى إلى تراجع أفق الحل السياسي.

6 تأثر إسرائيل والهند اقتصادياً بالتصعيد الحوثي

برزت في شهر مارس بعض المؤشرات التي عبرت عن تأثر اقتصادي نوعي لكل من إسرائيل والهند بالتصعيد الذي تشهده منطقة البحر الأحمر على وقع هجمات الحوثيين، وفي هذا السياق قالت الحكومة الهندية في ٢٢ مارس، إن اضطرابات البحر الأحمر تنذر بمخاطر على التضخم والنمو الاقتصادي في الهند؛ بسبب ما يترتب عليها من ارتفاع لأسعار النفط، وهو ما يسلط الضوء على الحاجة إلى تنويع طرق التجارة، ويمرّ

نحو ٨٠٪ من حركة تجارة البضائع الهندية مع أوروبا، وهو ما يشمل منتجات رئيسية مثل النفط الخام وقطع غيار السيارات والكيماويات والمنسوجات، عبر طريق البحر الأحمر، حيث تجبر هجمات بصواريخ وطائرات مسيرة تشنها جماعة الحوثي اليمنية العديد من شركات الشحن على تغيير مسار السفن من قناة السويس إلى طريق رأس الرجاء الصالح حول الطرف الجنوبي لأفريقيا، وقالت وزارة المالية الهندية، في مراجعتها الاقتصادية الشهرية، إنّ مزيجاً من ارتفاع تكاليف الشحن والعلاوات على التأمين وطول فترات العبور يمكن أن يجعل السلع المستوردة «أكثر تكلفة بكثير»، ومن المحتمل أن تتأثر صادرات الهند من السلع الزراعية والمنسوجات والكيماويات والسلع الرأسمالية والمنتجات البحرية والبترولية بسبب الاضطرابات، وأن يؤثر ذلك على تنافسية أسعار صادراتها.

وبالنسبة لإسرائيل قال مسؤولون يوم ٢٠ مارس، إن نصف العمال في ميناء إيلات في إسرائيل مهددون بخطر فقد وظائفهم بعد أن تعرض الميناء لأزمة مالية كبيرة نتيجة اضطراب ممرات الشحن في البحر الأحمر، وأعلنت إدارة الميناء عزمها تسريح نصف الموظفين البالغ عددهم ١٢٠ موظفاً. ورداً على ذلك، نظم عمال الرصيف وقفة احتجاجية، ويتعامل ميناء إيلات بشكل أساسي مع واردات السيارات وصادرات البوتاس القادمة من البحر الميت، ويعد أصغر حجماً مقارنة مع ميناءي حيفا وأسدود على البحر المتوسط اللذين يتعاملان مع تجارة البلاد كلها تقريباً، لكن ميناء إيلات، الذي يقع بجوار الميناء الساحلي الوحيد للأردن في العقبة، يوفر لإسرائيل بوابة إلى الشرق، وقال الرئيس التنفيذي لميناء إيلات جدعون جولبر إن هذه الخطوة هي الخيار الأخير بعد الخسائر وتباطؤ النشاط لأشهر.

مركز اليمن والخليج للدراسات
YEMEN & GULF CENTER FOR STUDIES

مركز اليمن والخليج للدراسات (YGCS) هو مؤسسة تفكير مستقلة تأسست في العام ٢٠٢٣، بموجب ترخيص من وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل رقم (٤٥٦)، يعمل على تحليل أبعاد ومآلات تطورات المشهد اليمني والمحيط الإقليمي، وذلك لتمكين صناع القرار والمهتمين من تشكيل رؤية أشمل للأحداث والفاعلين فيها.

www.ygcs.center
info@ygcs.center